الأمم المتحدة

A/HRC/RES/21/31

الجمعية العامة

Distr.: General
25 October 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

٣١/٢١
تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يعيد تأكيد جميع القرارات السابقة لمجلس حقوق الإنسان بشأن الصومال، لاسيما القرارات ٣٥/٧ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، و٣٢/١٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، و٢٦/١٢ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، و٢٨/١٥ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، و٢٥/١٧ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، و٢٨/١٩ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢ و٢١/٢٠ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ يُعيد أيضاً تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته،

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن دورته الحادية والعشرين (A/HRC/21/2)، الفصل الأول.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام عن الصومال[1]،

وإذ يرحب أيضاً بنهاية المرحلة الانتقالية التي تصورتها خارطة الطريق التي أُيدت في الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى، الذي عقد في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في مقديشو، وفي الاجتماعات الرئيسية التي نتجت عنه غارو الأول وغارو الثاني وغالكايو، بما في ذلك الدور الحاسم الذي قام به رئيس الوزراء المنتهية ولايته عبد الولي محمد علي و"حكومة الإنقاذ الوطني" التي قادها، وجميع الأطراف الموقعة على خارطة الطريق، مما يشكل علامة بارزة في مسار الصومال نحو نظام حكم أكثر استقراراً، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ يرحب كذلك بزيادة تمثيل النساء في البرلمان، مع الثناء على السلطات الصومالية وتأكيد ضرورة الاستمرار في زيادة تمثيلهن ودورهن في صنع القرار فيما يتعلق بمنع النزاعات وحلها،

وإذ يرحب بالتطور السياسي التاريخي الحاصل في البلد، والذي تُوج بعد خمس وأربعين سنة بانتخاب حسن شيخ محمود في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ رئيساً جديداً للصومال، مما وضع حداً لعملية انتقالية دامت اثنتا عشرة سنة،

وإذ يقر بالتزام وجهود الاتحاد الأفريقي وتلك الدول المساهمة في بعثة الاتحاد الرامية إلى تحقيق الأمن في الصومال، وإذ يدعم جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تحقيق المصالحة بين أجزاء من وسط الصومال وجنوبه، وجهود المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الإقليميين لمساعدة الصومال في إعادة الاستقرار والسلام والأمن إلى إقليمه الوطني وكذا استعادة سيادة القانون،

وإذ يرحب بعمل الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال وبتقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان[2]،

وإذ يشير إلى توقيع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، لمذكرة التفاهم المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في ميدان حقوق الإنسان، وإذ يشجع حكومة جمهورية الصومال الاتحادية على مواصلة جهودها لتنفيذ التوصيات المقبولة الواردة في نتيجة الاستعراض الدوري الشامل الأول المتعلق بالبلد ويشجع منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية وجميع الدول على دعم الحكومة في هذه الجهود، بما في ذلك عبر المساعدة الثنائية،

---

(١) S/2012/643.

(٢) A/HRC/21/61.

وإذ يساوره شديد القلق إزاء استمرار الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها الدولة وجهات فاعلة من غير الدول ضد الأطفال، بما فيها العنف الجنسي، وعلى الخصوص في مناطق التراع أو الانتقال في الصومال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، وإذ يساوره القلق إزاء استمرار موت الأطفال وإصابتهم وتشريدهم نتيجة للتراع المسلح، وإذ يرحب بتوقيع خطة عمل في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ من أجل إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من جانب القوات المسلحة الوطنية الصومالية، وخطة العمل المؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٢ المتعلقة بإنهاء قتل الأطفال وتشويههم في التراع المسلح،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضد النساء في الصومال، بما فيها العنف الجنسي، وإذ يشدد على الحاجة إلى المساءلة عن جميع هذه الاعتداءات والانتهاكات،

وإذ يكرر أهمية اتخاذ تدابير ضد كل من الفاعلين الداخليين والخارجيين المشاركين في الأعمال الرامية إلى النيل من عملية السلام والمصالحة في الصومال،

١- *يدين بشدة* الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة والمنهجية المرتكبة ضد السكان المدنيين، بمن فيهم النساء، والأطفال، والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، لا سيما على يد حركة الشباب والمنتسبين إليها، ويدعو إلى وقف هذه الأعمال فوراً؛

٢- *يدين بشدة أيضاً* جميع الهجمات التي تُشن على المدنيين، بما فيها الهجوم الإرهابي الشنيع الذي استهدف الرئيس الجديد، حسن شيخ محمود، ووزير خارجية كينيا الزائر، سام أونغيري، ووفده يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الذي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنه؛

٣- *يدين بشدة كذلك* جميع الهجمات التي تشن على الصحفيين، بما في ذلك الهجوم الإرهابي القاتل في ٢٠ أيلول/سبتمبر ومقتل صحفي بارز في مقديشو يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ويناشد حكومة جمهورية الصومال الاتحادية أن تصون سلامة الصحفيين، وينادي جميع الدول أن تقدم المساعدة التقنية اللازمة إلى الحكومة، والسلطات دون الوطنية، والاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين وكل صحفي في هذا الصدد، ويحث الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول على الكف عن العنف المتعمد ضد الصحفيين والتحرش بهم وعلى احترام حرية التعبير؛

٤- *يؤكد ضرورة* مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات عليها وتقديمهم إلى العدالة؛

٥- *يحث* حكومة جمهورية الصومال الاتحادية على السماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عراقيل وعلى تيسير وصولها إلى السكان المحتاجين في جميع أنحاء البلد، ويدعو الاتحاد الأفريقي وجميع الدول إلى دعم هذا الجهد الأساسي، ويشجع بشدة الحكومة

والاتحاد الأفريقي على زيادة الوعي والتدريب في صفوف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين، بدعم من المجتمع الدولي، ملاحظاً أن وصول المساعدات الإنسانية والأمن واحترام حقوق الإنسان أمور مترابطة، وأن جهود المساعدة ينبغي أن تراعي هذه الروابط؛

٦- *يدين* الاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ويحث حكومة جمهورية الصومال الاتحادية على اتخاذ خطوات فورية من أجل حمايتهم، ويحث الجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما حركة الشباب، على الكف فوراً عن الاعتداء على حقوق الأطفال والكف عن عرقلة الجهود الأساسية للحكومة في هذا الصدد، ويدعو الحكومة، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الجهات إلى تعزيز الجهود في مجال حماية الأطفال، بما في ذلك وضع الهياكل واللجان المتفق عليها في خطة العمل والحرص على أن تحظى جهود حماية الأطفال بما يكفي من الدعم، ومن ذلك الموارد المقدمة من الدول الأعضاء؛

٧- *يدعو* حكومة جمهورية الصومال الاتحادية إلى اتخاذ خطوات فورية لحماية النساء ووضع حد للاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضد حقوقهن الإنسانية، وبخاصة العنف الجنسي، ويشدد على الحاجة إلى المساءلة عن جميع هذه الاعتداءات والانتهاكات، ويحث الجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما حركة الشباب، على الكف فوراً عن انتهاك حقوق النساء، بما في ذلك عن الزواج القسري والزواج دون السن القانونية ويدعو جميع الدول إلى دعم هذه الجهود الأساسية؛

٨- *يحث* حكومة جمهورية الصومال الاتحادية والسلطات دون الوطنية على التماس المساعدة المادية وفي الوقت المناسب من جملة جهات منها الهيئات الإقليمية من أجل إصلاح نظام القضاء الصومالي، واختيار القضاة الصوماليين وتعزيز قدرتهم داخل البلد، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويناشد، في هذا الصدد، جميع الدول أن تقدم المساعدة؛

٩- *يطلب* إلى الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية الصومال الاتحادية، والسلطات دون الوطنية والممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من أجل تقديم الخدمات الاستشارية إلى الحكومة والبرلمان الجديدين لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، امتثالاً لمبادئ باريس، وكذا لجنة للحقيقة والمصالحة، على النحو المنصوص عليه في أحكام المادة ١١١ باء و١١١ طاء من الدستور المؤقت الجديد لجمهورية الصومال الاتحادية، ويناشد الدول الأعضاء أن تدعم هذه المهمة الحاسمة؛

١٠- *يشجع* حكومة جمهورية الصومال الاتحادية على أن تقوم، بمساعدة الخبير المستقل، بوضع خارطة طريق لحقوق الإنسان لما بعد المرحلة الانتقالية تتضمن معايير ومحطات

زمنية لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المياه والمرافق الصحية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التعليم، من جملة حقوق أخرى، وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية للضعفاء، من قبيل المشردين داخلياً، والنساء، والعائدين، والأطفال، والأقليات، والصحفيين؛

١١- *يؤكد ضرورة* تعزيز وترشيد المساعدة الدولية المقدمة إلى الصومال، ويشجع الخبير المستقل على تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وتقديم توصيات بشأنها، مع التشديد على المسؤولية الإشرافية التامة للصومال على العملية؛

١٢- *يدعو* نظام الإجراءات الخاصة والمكلفين بولايات مواضيعية إلى التعاون مع الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال والتنسيق معه بشكل كامل؛

١٣- *يقرر* إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

الجلسة ٣٩
٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

[اعتمد دون تصويت.]